

## دعوى

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

الدخل في مدينة الدمام

القرار رقم (IZD-2021-539)

الصادر في الدعوى رقم (ZIW-2020-24145)

## المفاتيح:

الربط الزكوي - عدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية لفوات المدة النظامية.

## الملخص:

طالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكوي الضريبي لعام ٢٠١٤م - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار - ثبت للدائرة أن المدعية لم تقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية، مؤدي ذلك: عدم قبول الدعوى شكلاً لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

## المستند:

- الفقرة (١) من المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠١هـ.

## الواقع:

الحمد لله، والصلة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في يوم... الموافق ...؛ اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة الدمام، ..... وذلك للنظر في الدعوى المرفوعة من (...) سجل تجاري رقم (...). ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، حيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم أعلىه وبتاريخ ١٤٢٠/٩/١٠م.

وتتلخص وقائع هذه الدعوى في أن ....(هوية وطنية رقم...) بصفته وكيلًا للمدعية /.....(سجل تجاري رقم .....). بموجب الوكالة رقم (.....) وتاريخ ١٤٤١/٥/١٢هـ،

تقدمت باعتراضها على الربط الزكوي الضريبي لعام ٢٠١٤ الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

وفي يوم الأثنين الموافق ٢٠٢١/٠٧/٥م عقدت الدائرة جلساتها عن بعد لنظر الدعوى ، وبالنداء على الخصوم، حضرت ... (هوية وطنية رقم.....) بصفتها وكيلة عن المدعية (بموجب وكالة رقم ..... ) وتاريخ ١٤٤٠/٠٩/١٢هـ وحضر ..... (هوية وطنية رقم ..... )، بصفته ممثل للمدعي عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، بموجب تفويض صادر عن وكيل محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك للشؤون القانونية برقم (...) وتاريخ ١٤٤١/١٠/١٧هـ . وبسؤال وكيلة المدعية عن دعواها، أجبت بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة الدعوى المودعة مسبيقاً لدى الأمانة العامة للجان وبسؤال ممثل المدعي عليها عن دعوى المدعية، أجاب بأنه يتمسّك برد المدعي عليها المودع مسبيقاً لدى الأمانة العامة للجان. وبسؤال الطرفان عمّا إذا كان لديهما أقوال أخرى، أجايا بما لا يخرج عمما هو مذكور في المذكرات المقدمة للدائرة، لذا، قررت الدائرة قفل باب المراجعة والمداولة.

## الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٤/٣/١٣٧٦هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ٠١/٦/١٤٣٨هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١) وتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ. والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

**من حيث الشكل:** لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرارات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في شأن الربط الزكوي الضريبي لعام ٢٠١٤م، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية الضريبية، فإنه يُعد من النزاعات الدادلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالاعتراض عليه خلال (٦٠) يوماً من تاريخ الإخطار به، استناداً إلى ما نصت عليه الفقرة (١) من المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) «يحق للمكلف الاعتراض على ربط الهيئة خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه خطاب الربط، ويجب أن يكون اعتراضه بموجب مذكرة مكتوبة ومسبيبة يقدمها إلى الجهة التي أبلغته بالربط، وعند انتهاء مدة الاعتراض خلال الإجازة الرسمية يكون الاعتراض مقبولاً إذا سلم في أول يوم عمل يلي الإجازة مباشرة» وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعى تبلغ بقرار الربط في تاريخ ٢٠١٩/٠٧/٢٣م، وتقديم باعتراضه في تاريخ ٢٠١٩/٠٩/٢٥م وعليه فإن الاعتراض تم تقديمها أمام المدعي عليها بعد فوات المدة النظامية، مما يتبعه عدم قبول الدعوى شكلاً.



## القرار:

**ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:**

- عدم قبول دعوى المدعى/ ..... (سجل تجاري رقم ..... ضد/ المدعى عليها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك من الناحية الشكلية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة ثلاثة ثلثون يوماً موعداً لتسليم نسخة القرار، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثة يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليم القرار بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة في حال عدم تقديم الاعتراض.

**وصلَ الله وسلامَ على نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.**